لإسقاط قيادة الاتحاد العمالي العام

لبناء حركة عمالية ونقابات مناضلة ومستقلة

من أجل بديل اشتراكي لتحسين الوضع المعيشي ورعاية الدولة

لقد استطاعت الحكومة اللبنانية أن تشن هجوما آخراً هذا الأسبوع على العمال والفقراء في لبنان بعد أن ماطلت بموضوع الأجور وعبر وجود قيادة للإتحاد العمّالي العام فاسدة ومنفصلة عن العمال، وفي ظل تحالفها مع أصحاب الأعمال والمصانع الكبرى. وفي حين أنها تبدو منقسمة داخلياً في ظل صراع الفريقين على السلطة وعلى ثروة البلاد، هي موحدة ضد العمال المنظمين والنقابات المستقلة لأنها ترغب في أن تستمر في خدمة أصحاب العمل الذين من مصلحتهم تجميد الأجور وزيادة أرباحهم واستغلال العمال والمأجورين لهذا الهدف.

إن الحكومات اللبنانية المتتالية، التي تخدم مصلحة الشركات الكبرى مسؤولة عن تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والأمنية التي يعاني منها الشعب العامل ولقد حان الوقت للتحرك من أجل:

- **أجور تتناسب مع التكلفة المعيشة وحد أدنى لا يقل عن مليون وخمس مئة ألف ليرة**
- **تأميم الشركات الكبرى تحت سيطرة لجان عمالية لوقف صرف العمال ولتخطيط الإنتاج ولتحديد الأسعار ولاستخدام الربح لتمويل وتطوير القطاع العام وتحسين ظروف وأجور العمال**
- **تغطية صحية شاملة ونوعية وتعليم رسمي ونوعي وضمان شيخوخة للجميع**
- **تمويل حكومي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ورعاية الشؤون الاجتماعية والصحية والسيطرة عليه وإدارته ديمقراطيا من قبل لجان عمالية منتخبة من قبل الشعب**
- **دعم وتحديد أسعار المحروقات إلى حين أن يتم تطوير نقل عام نوعي ومتوفر بأسعار رمزية وإلى أن تحل مشكلة تقنين الكهرباء عبر تمويل حكومي وعبر تطوير للقطاع بهدف تلبية احتياجات الشعب**
- **عمل تضامني بين النقابيين المناضلين مثل المعلمين وعمال الكهرباء في نضالهم من أجل التثبيت ومع نقابة الطيارين للدفاع عن حقوقهم المشروعة في التحرك وديمومة العمل.**
- **حركة نقابية توحد الطبقة العاملة في لبنان وحركة عمالية تناضل من أجل بناء حزب جماهيري للدفاع عن مصلحة العمال والشباب والفقراء.**

إنّ موقف وزير العمل الذي عبّر عنه في مشروعه لتصحيح الأجور والتغطية الصحيّة الشّاملة لا يمكن أن يتم تحقيقه في غياب الحركة العمالية وإن لم يكن هناك ضغط جماهيري واقتصادي مثل الإضراب العام المفتوح. ففي بلد حيث لا أرقام حقيقية لنسبة الفقر ولا أرقام حقيقية للبطالة وكل جهة تضع رقم للدين العام، ما هو معروف للطبقة العاملة اللبنانية أن الاقتصاد تعود أرباحه للطبقة الرأسمالية الحاكمة والمستفيدة من النظام الطائفي لتبقي الانقسام الطائفي وتحافظ على وجودها وبالتأكيد على الأرباح السهلة من عرق العمال والشباب. نتحرك بوجه مصرف لبنان لأنه رمز القطاع المصرفي والحامي للمصارف الخاصة التي تعود إليها النسبة الأكبر من الدين العام ولأن أصحاب هذه المصارف هم الطبقة الحاكمة ذاتها وهم الذين يرفضون أية تقديمات اجتماعية كالتغطية الصحية الكاملة والتعليم الرسمي النوعي.

إن الطبقة العالمة في كل العالم بدأت تتحرك لتغيير النظام الفاسد والمسبب للأزمات المتكررة على حسابها وبهدف الربح للرأسماليين المتحكمين بالسلطة. هذا النظام الرأسمالي تعفن وهو يسبب بالحروب والفقر ولقد آن الأوان للطبقة العالمة اللبنانية لتكون جزءا من هذه التحركات العمالية الإقليمية والدولية وتصنع لثورتها وتنضم إلى الثورات المنتشرة والتي ستنتشر أكثر فأكثر في الأشهر والأعوام المقبلة. لا سبيل للخروج من هذا الوضع سوا بتأسيس حزب عمالي جماهيري للطبقة العالمة والشباب تحت برنامج طبقي يطرح البديل الاشتراكي الحقيقي للقضاء على الفقر والحروب.

اللجنة لأممية العمال هي منظمة عالمية ماركسية ناشطة في أكثر من 40 بلداً وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية. نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي. – www.socialistworld.net

لإسقاط قيادة الاتحاد العمالي العام

لبناء حركة عمالية ونقابات مناضلة ومستقلة

من أجل بديل اشتراكي لتحسين الوضع المعيشي ورعاية الدولة

لقد استطاعت الحكومة اللبنانية أن تشن هجوما آخراً هذا الأسبوع على العمال والفقراء في لبنان بعد أن ماطلت بموضوع الأجور وعبر وجود قيادة للإتحاد العمّالي العام فاسدة ومنفصلة عن العمال، وفي ظل تحالفها مع أصحاب الأعمال والمصانع الكبرى. وفي حين أنها تبدو منقسمة داخلياً في ظل صراع الفريقين على السلطة وعلى ثروة البلاد، هي موحدة ضد العمال المنظمين والنقابات المستقلة لأنها ترغب في أن تستمر في خدمة أصحاب العمل الذين من مصلحتهم تجميد الأجور وزيادة أرباحهم واستغلال العمال والمأجورين لهذا الهدف.

إن الحكومات اللبنانية المتتالية، التي تخدم مصلحة الشركات الكبرى مسؤولة عن تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والأمنية التي يعاني منها الشعب العامل ولقد حان الوقت للتحرك من أجل:

- **أجور تتناسب مع التكلفة المعيشة وحد أدنى لا يقل عن مليون وخمس مئة ألف ليرة**
- **تأميم الشركات الكبرى تحت سيطرة لجان عمالية لوقف صرف العمال ولتخطيط الإنتاج ولتحديد الأسعار ولاستخدام الربح لتمويل وتطوير القطاع العام وتحسين ظروف وأجور العمال**
- **تغطية صحية شاملة ونوعية وتعليم رسمي ونوعي وضمان شيخوخة للجميع**
- **تمويل حكومي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ورعاية الشؤون الاجتماعية والصحية والسيطرة عليه وإدارته ديمقراطيا من قبل لجان عمالية منتخبة من قبل الشعب**
- **دعم وتحديد أسعار المحروقات إلى حين أن يتم تطوير نقل عام نوعي ومتوفر بأسعار رمزية وإلى أن تحل مشكلة تقنين الكهرباء عبر تمويل حكومي وعبر تطوير للقطاع بهدف تلبية احتياجات الشعب**
- **عمل تضامني بين النقابيين المناضلين مثل المعلمين وعمال الكهرباء في نضالهم من أجل التثبيت ومع نقابة الطيارين للدفاع عن حقوقهم المشروعة في التحرك وديمومة العمل.**
- **حركة نقابية توحد الطبقة العاملة في لبنان وحركة عمالية تناضل من أجل بناء حزب جماهيري للدفاع عن مصلحة العمال والشباب والفقراء.**

إنّ موقف وزير العمل الذي عبّر عنه في مشروعه لتصحيح الأجور والتغطية الصحيّة الشّاملة لا يمكن أن يتم تحقيقه في غياب الحركة العمالية وإن لم يكن هناك ضغط جماهيري واقتصادي مثل الإضراب العام المفتوح. ففي بلد حيث لا أرقام حقيقية لنسبة الفقر ولا أرقام حقيقية للبطالة وكل جهة تضع رقم للدين العام، ما هو معروف للطبقة العاملة اللبنانية أن الاقتصاد تعود أرباحه للطبقة الرأسمالية الحاكمة والمستفيدة من النظام الطائفي لتبقي الانقسام الطائفي وتحافظ على وجودها وبالتأكيد على الأرباح السهلة من عرق العمال والشباب. نتحرك بوجه مصرف لبنان لأنه رمز القطاع المصرفي والحامي للمصارف الخاصة التي تعود إليها النسبة الأكبر من الدين العام ولأن أصحاب هذه المصارف هم الطبقة الحاكمة ذاتها وهم الذين يرفضون أية تقديمات اجتماعية كالتغطية الصحية الكاملة والتعليم الرسمي النوعي.

إن الطبقة العالمة في كل العالم بدأت تتحرك لتغيير النظام الفاسد والمسبب للأزمات المتكررة على حسابها وبهدف الربح للرأسماليين المتحكمين بالسلطة. هذا النظام الرأسمالي تعفن وهو يسبب بالحروب والفقر ولقد آن الأوان للطبقة العالمة اللبنانية لتكون جزءا من هذه التحركات العمالية الإقليمية والدولية وتصنع لثورتها وتنضم إلى الثورات المنتشرة والتي ستنتشر أكثر فأكثر في الأشهر والأعوام المقبلة. لا سبيل للخروج من هذا الوضع سوا بتأسيس حزب عمالي جماهيري للطبقة العالمة والشباب تحت برنامج طبقي يطرح البديل الاشتراكي الحقيقي للقضاء على الفقر والحروب.

اللجنة لأممية العمال هي منظمة عالمية ماركسية ناشطة في أكثر من 40 بلداً وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية. نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي. – www.socialistworld.net